# إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق: التحديات والاستراتيجيات

م.م دعاء عبدالحسين رسن المشكي

م.م دعاء عبد المنعم خفي

الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية

Duaa.abdulhussein@uomustansiriyah.edu.iq

Duaa.abdalmunem@uomustansiriyah.edu.iq

**الملخص**

يواجه العراق أزمات اجتماعية متزايدة تتطلب استراتيجيات فعالة لإدارتها والتخفيف من آثارها على الاستقرار السياسي والاقتصادي. تعد البطالة، الفقر، النزوح الداخلي، وضعف الخدمات العامة من أبرز المشكلات التي تؤثر على المجتمع، حيث تؤدي هذه الأزمات إلى تفاقم التوترات بين الفئات المختلفة، مما يخلق بيئة غير مستقرة تسهم في تصاعد موجات الاحتجاج والاضطرابات. كما أن الفساد الإداري والمالي يشكل عائقًا رئيسيًا أمام جهود التنمية، حيث يؤدي إلى هدر الموارد وتعطيل المشاريع التي من شأنها تحسين الوضع المعيشي للمواطنين. ضعف البنية التحتية وتدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية زاد من معاناة السكان، مما أدى إلى ارتفاع نسب الفقر وانتشار حالة الإحباط واليأس بين الشباب، الأمر الذي يدفع بعضهم إلى البحث عن فرص للهجرة أو الانخراط في أنشطة غير قانونية.

ويتطلب التعامل مع هذه الأزمات نهجًا متكاملًا يعتمد على الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لضمان معالجة الأسباب الجذرية للمشكلات بدلاً من التعامل مع نتائجها فقط. من الناحية السياسية، ينبغي تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتفعيل دور المؤسسات الحكومية لضمان الشفافية والمساءلة، وتطبيق إصلاحات تضمن العدالة في توزيع الموارد. أما على المستوى الاقتصادي، فإن تطوير مشاريع استثمارية مستدامة من شأنه أن يوفر فرص عمل جديدة ويحد من معدلات البطالة، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص وتوفير بيئة أعمال مشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي. تحسين النظام التعليمي وربطه بسوق العمل يمكن أن يسهم في تأهيل الأفراد للوظائف المطلوبة، مما يقلل من معدلات البطالة ويساعد في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

إن تعزيز التماسك الاجتماعي يمثل عاملًا مهمًا في إدارة الأزمات، حيث يتطلب ذلك دعم برامج المصالحة الوطنية، وإشراك مختلف مكونات المجتمع في عمليات صنع القرار، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الحلول الاجتماعية. كما أن التعاون مع المنظمات الدولية والدول الصديقة يمكن أن يوفر الدعم المالي والتقني اللازم لتنفيذ الإصلاحات الضرورية. معالجة الأزمات الاجتماعية لا يمكن أن تتم

من خلال إجراءات مؤقتة، بل تحتاج إلى رؤية استراتيجية طويلة الأمد تضمن تحقيق استقرار دائم يعزز من مكانة العراق على المستويين الإقليمي والدولي، ويحقق الرفاهية لشعبه.

الكلمات المفتاحية الأزمات الاجتماعيةالحوكمة البطالةالتنمية المستدامة



**"Managing Social Crises In Iraq: Challenges and Strategies**

**.Assistant Lecturer Duaa Abdulhussein Rasn Al-Mishki**

**Assistant Lecturer duaa Abdulmunem Khafee**

**Summary**

Iraq faces increasing social crises that require effective strategies to manage them and mitigate their impact on political and economic stability. Unemployment, poverty, internal displacement, and poor public services are among the most pressing issues affecting society. These crises exacerbate tensions among different social groups, creating an unstable environment that fuels waves of protests and unrest. Additionally, administrative and financial corruption remains a major obstacle to development efforts, leading to the misallocation of resources and the disruption of projects that could improve citizens' living conditions. The deterioration of infrastructure and declining healthcare and education services have further increased people's suffering, resulting in higher poverty rates and widespread frustration among the youth, pushing some to seek migration opportunities or engage in illegal activities.

Addressing these crises requires a comprehensive approach based on political, economic, and social reforms to tackle root causes rather than just dealing with their consequences. Politically, good governance must be strengthened, government institutions should be empowered to ensure transparency and accountability, and reforms should be implemented to guarantee fair distribution of resources. Economically, developing sustainable investment

projects can create new job opportunities and reduce unemployment rates, while also encouraging the private sector and providing a favorable business environment for local and foreign investments. Enhancing the education system and aligning it with labor market needs can help equip individuals with the necessary skills for available jobs, thereby reducing unemployment and promoting sustainable social development.Strengthening social cohesion is a key factor in crisis management, requiring support for national reconciliation programs, inclusion of various societal groups in decision-making processes, and empowering civil society organizations to contribute to social solutions. Additionally, cooperation with international organizations and friendly countries can provide financial and technical support necessary for implementing crucial reforms. Addressing social crises cannot be achieved through temporary measures alone but requires a long-term strategic vision to ensure lasting stability, enhance Iraq's regional and international standing, and improve the well-being of its people.

Kay words Social CrisesGovernanceUnemploymentSustainable Development

**المقدمة**

تُعد الأزمات الاجتماعية إحدى القضايا المحورية التي تواجه الدول النامية، وبخاصة في مناطق النزاع والاضطراب السياسي. إذ تؤثر هذه الأزمات بشكل مباشر على استقرار المجتمعات وتؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. في السياق العراقي، تمثل الأزمات الاجتماعية نتيجة طبيعية للأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة، التي ألقت بظلالها على حياة المواطنين طوال العقود الماضية. فقد شهد العراق تزايدًا في حالات النزوح الداخلي، ارتفاعًا في معدلات البطالة والفقر، وتفاوتًا اجتماعيًا واسعًا، مما يعكس ضعفًا في قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاجتماعية بشكل فعّال. هذه الأزمات لا تقتصر فقط على تداعياتها الاجتماعية، بل تشمل أيضًا تهديدًا مستمرًا للاستقرار السياسي والأمني في البلاد.



حيث يتطلب التعامل مع الأزمات الاجتماعية في العراق استراتيجيات فعّالة ومدروسة، تستند إلى أسس علمية ومنهجية واضحة. إن تطوير استراتيجيات ناجحة لإدارة الأزمات يتطلب تقييمًا دقيقًا للتحديات

البنيوية والقانونية والسياسية التي تعوق استجابة الدولة لهذه الأزمات، وتقديم حلول تكاملية تعزز القدرة على التكيف مع التغيرات الطارئة. في هذا السياق، يعتبر دور الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالغ الأهمية، حيث يتوجب على هذه الأطراف التنسيق معًا للتخفيف من آثار الأزمات وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه التحديات المستمرة.

اهداف البحث

هدف البحث هو تحليل تأثير الأزمات الاجتماعية في العراق على استقراره السياسي والاقتصادي، وتقديم استراتيجيات فعالة لإدارة هذه الأزمات. كما يهدف إلى تقييم السياسات المتبعة وتحديد الحلول الممكنة لتحسين الوضع الاجتماعي وتعزيز الاستقرار الوطني.

اهمية البحث

تبرز أهمية البحث في تسليطه الضوء على الأزمات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العراقي، والتي تشكل تهديدًا مباشرًا للاستقرار والتنمية. كما تكمن أهميته في كونه يسلط الضوء على الثغرات في آليات التعامل مع هذه الأزمات من قبل المؤسسات الرسمية. ويسهم البحث في تقديم رؤية علمية تساعد في وضع حلول استراتيجية لمعالجة الأزمات الاجتماعية وتحقيق التماسك المجتمعي.

اشكالية البحث

ان مشكلة البحث تكمن في أن الأزمات الاجتماعية في العراق، مثل الفقر والبطالة والنزوح الداخلي، تؤثر سلبًا على استقرار البلاد السياسي والاقتصادي. وتتمثل المشكلة في ضعف فعالية السياسات والإستراتيجيات المتبعة لمعالجة هذه الأزمات، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الاجتماعي والتأثير على الأمن الوطني.

فرضية البحث

فرضية البحث تقوم على أن الأزمات الاجتماعية في العراق تؤثر بشكل كبير على استقراره السياسي والاقتصادي، وأن تنفيذ استراتيجيات شاملة في الحوكمة والتنمية الاقتصادية يمكن أن يساهم في معالجة هذه الأزمات. كما تفترض الدراسة أن الإصلاحات السياسية والاجتماعية تلعب دورًا حيويًا في تحقيق الاستقرار الوطني.

هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين مهمين فضلا عن المقدمة والخاتمة والتوصيات والاستنتاجات حيث تناولنا في المبحث الأول، الذي سيتم استعراض التحديات البنيوية والقانونية والسياسية التي تؤثر في قدرة العراق على إدارة الأزمات الاجتماعية. في المبحث الثاني، سيتم التركيز على الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها من قبل الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية لتحسين استجابة المجتمع لمختلف الأزمات الاجتماعية. يتطلع هذا البحث إلى تقديم إطار علمي يستند إلى تحليل التحديات الراهنة وتقديم حلول استراتيجية لتحسين فعالية إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق.

**المبحث الأول: الإشكاليات البنيوية والإدارية في إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق**

يعد ضعف البنى المؤسسية والإدارية عائقاً أساسياً أمام فاعلية إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق. فغياب التخطيط المتكامل، وتشتت الأدوار بين المؤسسات، أدى إلى تفاقم الأزمات بدلاً من احتوائها. يتناول هذا المبحث أبرز الإشكاليات البنيوية والإدارية التي تعيق تحقيق استجابة فعالة ومستدامة لهذه الأزمات. وقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين :

**المطلب الأول: الإشكاليات البنيوية في إدارة الأزمات الاجتماعية**

تُعتبر الإشكاليات البنيوية من أبرز العوامل التي تعيق فاعلية إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق، إذ ان هذه الإشكاليات ترتبط بطبيعة الهيكل المؤسسي للدولة، ومستوى تطوره، ومدى قدرته على الاستجابة السريعة والفعالة لتحديات الواقع الاجتماعي. العراق، على مدار سنوات طويلة، يعاني من ضعف في مؤسساته الاجتماعية والخدمية، مما يزيد من تفاقم الأزمات بدلاً من معالجتها بفعالية. تعود هذه الإشكاليات إلى تراكمات سياسية واقتصادية وأمنية، مما ساهم في تدهور البنية التحتية للمؤسسات الحكومية والمجتمعية، وضعف قدرتها على تقديم خدماتها بشكل مستدام وملائم لمتطلبات المواطن العراقي وان أولى هذه الإشكاليات تتمثل في ضعف البنية المؤسسية التي تدير الشأن الاجتماعي. فالمؤسسات المعنية بالخدمات الاجتماعية، مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الهجرة والمهجرين، تفتقر إلى الاستقلالية الإدارية والمرونة في اتخاذ القرارات [1]البنية الإدارية لهذه المؤسسات لا تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة للأزمات الاجتماعية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها العراق. كما أن معظم هذه المؤسسات تعاني من نقص في الكوادر المدربة التي يمكنها التعامل مع الأزمات الاجتماعية بشكل احترافي،

[1] علي طاهر الحمود،جمرة الحكم شيعة العراق ومخاضات بناء الدولة والأمة بعد 2003، دار الرافدين للطباعة والنشر،العراق،2017،ص82

كذلك من الإشكاليات البنيوية هو الغياب شبه الكامل لقواعد بيانات دقيقة حول الأوضاع الاجتماعية في العراق. المؤسسات الحكومية تفتقر إلى أنظمة معلوماتية متطورة تسمح بجمع البيانات وتحليلها بشكل دوري، مما يعرقل قدرة الحكومة على تحديد أولويات التدخل في الأزمات. على سبيل المثال، هناك نقص في البيانات المتعلقة بالبطالة، والفقر، والنزوح، مما يجعل وضع استراتيجيات فعّالة للتعامل مع هذه الأزمات أمرًا صعبًا.[1]

ان التداخل والتكرار في مهام الجهات المسؤولة عن إدارة الأزمات الاجتماعية يشكل تحديًا آخر. ففي العديد من الحالات، تتقاطع مهام الوزارات والهيئات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وازدواجية في المهام، فضلاً عن عدم التنسيق الجيد بين هذه الأطراف. هذا التداخل لا يسهم فقط في إهدار الموارد، بل يعزز أيضًا من غياب التنسيق الفعّال بين مختلف الجهات المسؤولة عن معالجة الأزمات.[2]

بالاضافة الى أن هناك قصورًا في الاستفادة من الخبرات الأكاديمية والمهنية في رسم السياسات الاجتماعية. ففي العديد من الحالات، يتم اتخاذ قرارات سياسية واجتماعية دون الرجوع إلى دراسات ميدانية أو تقارير بحثية متخصصة، ما يؤدي إلى اتخاذ حلول سطحية لا تعالج جذور الأزمات. على الرغم من وجود عدد من مراكز البحث التي يمكنها تقديم حلول استراتيجية قائمة على دراسات علمية، فإن دور هذه المراكز في صناعة القرار الاجتماعي ما زال محدودًا.[3]

لذلك يمكن القول إن الإشكاليات البنيوية في العراق لا تقتصر على ضعف المؤسسات، بل تتعلق أيضًا بغياب التنسيق بين الأطراف المعنية وعدم توافر المعلومات الدقيقة التي تساعد في رسم استراتيجيات فعالة لإدارة الأزمات الاجتماعية. هذا يتطلب ضرورة إصلاح جذري للمؤسسات الاجتماعية، وتطوير البنية التحتية والكوادر البشرية، بالإضافة إلى تفعيل دور البحث العلمي في صياغة السياسات الاجتماعيه،

**المطلب الثاني: التحديات القانونية والسياسية في إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق**

تواجه إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق العديد من التحديات القانونية والسياسية التي تعيق استجابة الدولة للأزمات الاجتماعية المتزايدة. هذه التحديات تتجسد في العديد من العوامل التي تضعف قدرة الحكومة والمجتمع على التعامل بفعالية مع الأزمات الاجتماعية.



[1] عبدالله ناصر الرويلي، ادارة الازمات المفهوم ،الابعاد والاستراتيجيات، الرياض، مكتبة العبيكان،2010،ص7

[2] -مجموعة باحثين، ادارة الازمات في العراق، التحديات والاستراتيجيات، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،2020،ص65

[3] -سعد طلب عبد الحماد، اطروحة دكتوراة،ادارة الازمات وانعكاساتها علي المجتمع العراقي: الموارد المائية إنموذجا، كلية الاداب قسم علم الاجتماع، 3023،ص156

1. التحديات السياسية:

ان من أبرز العوامل التي تؤثر في إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق هي الانقسامات السياسية بين الأحزاب المختلفة والمكونات الطائفية. منذ عام 2003، أصبحت السياسة العراقية تتسم بالتشرذم والانقسام بين القوى السياسية، الأمر الذي يعقد التعاون بين المؤسسات الحكومية. فالصراعات بين هذه القوى تمنع التنسيق الفعّال في الاستجابة للأزمات، خاصة في ما يتعلق بتوزيع الموارد أو صياغة السياسات الاجتماعية التي تستجيب لمتطلبات المجتمع.

كذلك ، تؤثر الضغوط السياسية على سياسات الحكومة في مجال الأزمات الاجتماعية. ففي كثير من الأحيان، تكون القرارات التي تتخذها الحكومة مدفوعة بالأجندات السياسية بدلاً من حاجات المجتمع. على سبيل المثال، يتم التركيز على مشروعات قد تكون ذات طابع سياسي أو انتخابي على حساب مشروعات اجتماعية هامة مثل تحسين خدمات الرعاية الصحية أو التعليم. هذا النوع من التوجه يساهم في عدم فعالية استجابة الحكومة في معالجة قضايا البطالة أو الفقر .[1]

2-التحديات القانونية:

ان التحديات القانونية التي تواجه العراق تشمل النقص في التشريعات القانونية المتعلقة بالأزمات الاجتماعية. رغم أن العراق لديه قوانين متفرقة في مجالات مثل حقوق الإنسان أو العمل، إلا أن هذه القوانين غالبًا ما تكون قديمة أو غير محدثة لمواكبة التغيرات الاجتماعية المستمرة. على سبيل المثال، قوانين العمل قد لا تكون كافية للتعامل مع التحديات الاقتصادية الراهنة مثل البطالة، أو لا تتيح حماية كافية للعمال في ظل الأزمات الاقتصادية.

كما ان العراق يعاني من صعوبة في تطبيق القوانين بسبب ضعف النظام القضائي وعدم استقرار الوضع الأمني في بعض المناطق. ففي بعض الأحيان، يُعتبر النظام القضائي بطيئًا أو غير قادر على تنفيذ الأحكام بشكل سريع وفعّال.[2]

3-غياب التنسيق بين المؤسسات:

نجد ان العديد من الأزمات الاجتماعية في العراق لا يمكن التعامل معها بنجاح دون التنسيق الفعّال بين المؤسسات الحكومية المختلفة. من المعروف أن إدارة الأزمات تتطلب التعاون بين عدة وزارات مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الهجرة، بالإضافة إلى القوات الأمنية



[1] عبد الحسن عصفور الشمري، ازمة التوزيع واداء النظام السياسي العراقي، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، العراق،2024،ص43
[2] محمد صالح شطيب ، النظام السياسي واشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، دار المعتز للنشر والتوزيع، العراق، 2024،ص68

والمنظمات الإنسانية. ولكن في العراق، غالبًا ما يكون هناك غياب في التنسيق بين هذه الجهات، مما يؤدي إلى بروز مشكلات إضافية. على سبيل المثال، قد تتخذ وزارة الصحة تدابير صحية لمعالجة أزمة مثل انتشار الأمراض، بينما لا تعمل وزارة العمل على توفير فرص عمل أو دعم للمتضررين من الأزمة. هذا التنسيق الضعيف يضعف استجابة الحكومة بشكل عام.[1]

4-ضعف الوعي القانوني في المجتمع:

ان الكثير من المواطنين يفتقرون إلى المعرفة الكافية بشأن حقوقهم القانونية وكيفية الاستفادة من المساعدات الحكومية أو الدعم الاجتماعي المخصص لهم. هذا الافتقار إلى الوعي القانوني يمكن أن يؤدي إلى عدم تمكن الأفراد من التفاعل مع النظام الاجتماعي بشكل صحيح. على سبيل المثال، قد يجهل المواطنون الإجراءات القانونية التي تتيح لهم الحصول على تعويضات في حالة الأزمات، أو قد يواجهون صعوبة في تقديم الشكاوى المتعلقة بالحقوق الأساسية بسبب نقص الفهم بالنظام القضائي. هذا الأمر يزيد من تعقيد الوضع الاجتماعي ويسهم في زيادة معاناة الأفراد في فترات الأزمات.[2]

نستنتج من ذلك ان الأزمات الاجتماعية في العراق تعاني من تحديات القانونية والسياسية إلى جانب الصعوبات البنيوية التي تم الإشارة إليها في المطلب الأول. التحديات السياسية، مثل الانقسامات بين القوى الحاكمة، تضعف استجابة الدولة. كذلك، القوانين غير المحدثة وغياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية تؤدي إلى تأخير وفعالية الإجراءات. وأخيرًا، ضعف الوعي القانوني يعوق قدرة المواطنين على الاستفادة من التشريعات والسياسات المتاحة.

## المبحث الثاني: استراتيجيات إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق

ان العراق يواجه العديد من الأزمات الاجتماعية نتيجة للأوضاع السياسية، الاقتصادية، والأمنية المعقدة. ومن أجل التخفيف من آثار هذه الأزمات وتحقيق استقرار اجتماعي، يجب تبني استراتيجيات فعالة. هذه الاستراتيجيات ينبغي أن تشمل الجهود الحكومية، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية. في هذا المبحث، سنتناول مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في تحسين إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق، وعلى اساس ما تقدم تم تقسيم المبحث الى مطلبين:

### المطلب الأول: استراتيجيات الحكومة في مواجهة الأزمات الاجتماعية



[1]-خلف كريم كيوش التميمي، استراتيجية العلاقات العامة في ادارة الازمات، دار المجد للنشر والتوزيع، العراق، 2018،ص145
[2]-تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001،ص119

تعد الحكومة العراقية المسؤول الأول عن إدارة الأزمات الاجتماعية، وهي مطالبة بتقديم حلول شاملة وفعالة. تتضمن الاستراتيجيات الحكومية عدة محاور أساسية:

1-التخطيط الوقائي والتوقع المبكر للأزمات:

وذلك من خلال تحليل الأزمات الاجتماعية السابقة مثل البطالة، الفقر، والنزوح، يمكن للحكومة استخدام أساليب التوقع المبكر للحد من تأثير هذه الأزمات قبل وقوعها. التخطيط الوقائي يتطلب مراقبة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل معدلات البطالة، التضخم، وتوزيع الدخل. بمجرد تحديد أي تهديد محتمل، يمكن تنفيذ إجراءات وقائية مثل توفير برامج دعم اجتماعي أو تحسين القطاع التعليمي.[1]

2-تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية:

حيث ان إدارة الأزمات تتطلب التنسيق والتعاون بين الوزارات الحكومية المختلفة مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الهجرة، ووزارة التخطيط. عندما تعمل هذه المؤسسات بشكل متناغم، فإن الاستجابة للأزمة ستكون أكثر فاعلية.[2] و على سبيل المثال، في حال حدوث أزمة نزوح داخلي بسبب الأوضاع الأمنية، يجب أن تتعاون وزارة الهجرة مع وزارة الصحة لتوفير الخدمات الصحية في المخيمات، وفي نفس الوقت، تقوم وزارة العمل بتوفير فرص العمل المؤقتة للنازحين. هذا التنسيق يساهم في تقديم حل شامل للأزمة.[3]

3-إصلاح النظام الاجتماعي:

حيث يتضمن إصلاح النظام الاجتماعي تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. يشمل ذلك تجديد البنية التحتية الاجتماعية وتوسيع الوصول إلى هذه الخدمات لكافة فئات المجتمع، خاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والشباب العاطلين عن العمل.

نجد انه يجب على الحكومة العمل على توسيع شبكة الرعاية الصحية لتشمل المناطق النائية، بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم في المناطق ذات معدلات الفقر المرتفعة. مثل هذه الإصلاحات تساهم في بناء مجتمعات أكثر قدرة على مواجهة الأزمات في المستقبل.[4]



[1] عباس هاشم صحن، الممارسات الاجتماعية في العراق، دراسة تحليلية للمجتمع العراقي في ظل الازمة الصحية، مجلة حوليات اداب عين شمس، المجلد 48،العدد 7،القاهرة، 2020،ص17

[2] ايهاب محارمه واخرون، ادارة الازمات بين النظرية والتطبيق، جامعة الرازي، اليمن، 2021،ص70-٧٢

[3] -حارث دوهان عبد، دور العلاقات العامة والاتصال في ادارة الازمات في المؤسسات الحكومية في العراق، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2020،ص 251-252.

[4] - مركز البيان للدراسات والتخطيط، اعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، مركز البحوث للدراسات والسياسات العامة، بغداد، 2023،ص124.

4-تمويل الأزمات الاجتماعية:

حيث انه يجب على الحكومة تخصيص ميزانيات طوارئ خاصة للتعامل مع الأزمات الاجتماعية. هذه الميزانيات تضمن توفير الموارد اللازمة لمواجهة الأزمات والتخفيف من آثارها بشكل سريع.

وذلك في حالات الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، يجب أن تكون هناك أموال مرصودة مسبقًا لإعادة الإعمار وتقديم المساعدات الإنسانية بشكل سريع. هذا يساهم في استجابة سريعة ويحد من تفاقم الأزمات.[1]

**المطلب الثاني: دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إدارة الأزمات الاجتماعية**

إلى جانب دور الحكومة، تلعب المنظمات غير الحكومية (NGOs) دورًا رئيسيًا في إدارة الأزمات الاجتماعية. تستجيب هذه المنظمات للأزمات بسرعة وتوفر الدعم للمجتمعات المتضررة من خلال عدة استراتيجيات:

1. الاستجابة الطارئة والإنسانية:

في حالات الطوارئ، مثل النزوح أو الكوارث الطبيعية، تساهم المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية مثل الغذاء، المياه، والمأوى. هذه الاستجابة تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الأزمات.[2]

2-التوعية والتعليم:

نجد ان دور المنظمات غير الحكومية لا يقتصر فقط على تقديم الدعم الإنساني، بل يشمل أيضًا تعزيز الوعي العام بحقوق الأفراد والإجراءات القانونية المتاحة لهم. من خلال برامج التوعية والتعليم، تساعد هذه المنظمات المواطنين في فهم كيفية التصرف أثناء الأزمات.

حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية تقديم ورش عمل لتعليم الناس كيفية الحصول على المساعدات الحكومية، أو تقديم معلومات حول كيفية التصرف في حالات الطوارئ. كما يمكنهم نشر ثقافة الوقاية من الأمراض المعدية أو تعليم المواطنين كيفية التعامل مع الأزمات الاقتصادية من خلال تدريبهم على مهارات جديدة.[3]

[1]- حارث دوهان عبد، مصدر سابق ذكرة،ص248.
[2]مثنى فائق مرعي، دور منظمات المجتمع المدني في مجتمعات ما بعد النزاع: العراق إنموذجا، المجلة الدولية والسياسيات العامة، المجلد1،العدد2، 2022،ص17
[3] غسان قاسم اللامي، ادارة الازمات في المؤسسات التعليمية، مكتبة النور للنشر والتوزيع، العراق،2015،ص34.

3-المشاركة في تصميم السياسات الاجتماعية:

ان المنظمات غير الحكومية تعمل بشكل وثيق مع الحكومة لصياغة سياسات اجتماعية مستدامة تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع. من خلال جمع البيانات الميدانية والتفاعل مع المجتمعات المحلية، تقدم هذه المنظمات رؤى قيمة حول أفضل الطرق للاستجابة للأزمات.

حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تكون جزءًا من اللجنة الاستشارية التي تقدم توصيات للحكومة حول كيفية إدارة الأزمات الاجتماعية، مثل الفقر أو البطالة، ووضع استراتيجيات للتقليل من تأثيرها على المجتمع.[1]

4-التنسيق مع المؤسسات الدولية:

ان التعاون مع المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يساعد المنظمات غير الحكومية في توفير التمويل والتقنيات اللازمة لإدارة الأزمات بشكل أفضل. الدعم الدولي يمكن أن يشمل التمويل، التدريب، والموارد اللوجستية.

ففي حالات النزوح الجماعي بسبب الصراعات، يمكن للمنظمات غير الحكومية العمل مع المنظمات الدولية لتأمين التمويل اللازم لإعادة بناء البنية التحتية في المناطق المتضررة. كما يمكن للمؤسسات الدولية توفير الدعم اللوجستي والمساعدة الفنية في توزيع المواد الإغاثة.[2]

)نستنتج من ذلك ان إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق تتطلب نهجًا متكاملاً يضم الحكومة، المنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي. من خلال تطبيق استراتيجيات فعّالة مثل التخطيط الوقائي، تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية، وتحسين دور المنظمات غير الحكومية، يمكن للعراق التغلب على الأزمات الاجتماعية وتحقيق استقرار اجتماعي على المدى الطويل.

**الخاتمة**

إن إدارة الأزمات الاجتماعية في العراق تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في آنٍ واحد، نظرًا لتعدد مصادرها وتشابك أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد بيّن البحث أن غياب السياسات الاجتماعية الفاعلة، وتراجع مؤشرات العدالة الاجتماعية، وضعف البُنى المؤسسية، أسهمت



[1] اركان كيلان، دليل المنظمات غير الحكومية في العراق، دار المجد للنشر والتوزيع، بغداد،2023،ص166.
[2]-شيماء عادل فاضل، محمد عبد الرضا صالح، دور التعاون الدولي في ادارة الازمه الدولية والاقتصادية في العراق، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الدنانير، المجلد 1،العدد13، 2018،ص659-660.

مجتمعةً في تعقيد إدارة هذه الأزمات. كما أكدت الدراسة على أن الأطر التقليدية المعتمدة في المعالجة لم تعد كافية، بل بات من الضروري تبني مقاربات استراتيجية شاملة، تتكامل فيها الجهود الحكومية مع أدوار المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية.

وقد خلص البحث إلى أن تحقيق إدارة فعالة للأزمات الاجتماعية في العراق يتطلب إعادة هيكلة السياسات العامة، وبناء منظومة متكاملة للإنذار المبكر والرصد والتحليل، وتطوير التشريعات ذات الصلة، إلى جانب تفعيل مبدأ الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، يعدّ من العوامل الجوهرية في التخفيف من آثار الأزمات والوقاية منها مستقبلًا.

وعليه، فإن تبني نموذج علمي لإدارة الأزمات الاجتماعية، يستند إلى التخطيط الاستباقي والتحليل المنهجي، يشكل ضرورة ملحة لضمان الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

**الاستنتاجات:**

1-تُعَدّ الأزمات الاجتماعية في العراق نتاجًا لتراكمات هيكلية مزمنة، ترتبط بعوامل سياسية واقتصادية وثقافية، ما يجعل معالجتها تتطلب حلولًا متعددة الأبعاد تتجاوز الإجراءات الوقتية أو الظرفية.

2-ضعف التخطيط الاستراتيجي وقصور التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية يعد من أبرز معوقات إدارة الأزمات الاجتماعية، مما ينعكس سلبًا على فاعلية الاستجابة والتقليل من آثار تلك الأزمات.

3-غياب الرؤية الشاملة للسياسات الاجتماعية وفقدان قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة أدى إلى صعوبة التنبؤ بالأزمات والتعامل معها بصورة علمية، مما يتطلب بناء نظام معلوماتي متكامل يدعم صناعة القرار الاجتماعي.

**التوصيات:**

1-تعزيز البنية المؤسسية لإدارة الأزمات الاجتماعية من خلال إنشاء مركز وطني متخصص بإدارة الأزمات، يتولى مهمة الرصد والتحليل ووضع الخطط الاستباقية، بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث.

2-اعتماد سياسات اجتماعية وقائية تستند إلى العدالة الاجتماعية، وتستهدف الفئات الهشة والفقيرة، عبر برامج تمكين اقتصادي وتعليمي وصحي تساهم في تقليل مسببات الأزمات قبل تفاقمها.

3-تشجيع الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني لتفعيل آليات الاستجابة المجتمعية السريعة، بما يضمن تكامل الأدوار وتحقيق إدارة شاملة ومستدامة للأزمات الاجتماعي

**المصادر**


1- علي طاهر الحمود،جمرة الحكم شيعة العراق ومخاضات بناء الدولة والأمة بعد 2003، دار الرافدين للطباعة والنشر ،العراق،2017،ص82.

2- عبدالله ناصر الرويلي، ادارة الازمات المفهوم ،الابعاد والاستراتيجيات، الرياض، مكتبة العبيكان،2010،ص76.

3- مجموعة باحثين، ادارة الازمات في العراق، التحديات والاستراتيجيات، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،2020،ص65.

4- سعد طلب عبد الحماد، اطروحة دكتوراة،ادارة الازمات وانعكاساتها علي المجتمع العراقي: الموارد المائية إنموذجا، كلية الاداب قسم علم الاجتماع، 3023،ص156.

5- عبد الحسن عصفور الشمري، ازمة التوزيع واداء النظام السياسي العراقي، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، العراق،2024،ص43.

6- محمد صالح شطيب ، النظام السياسي واشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، دار المعتز للنشر والتوزيع، العراق، 2024،ص68.

7- خلف كريم كيوش التميمي، استراتيجية العلاقات العامة في ادارة الازمات، دار المجد للنشر والتوزيع، العراق، 2018،ص145.

8- تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001،ص119.

9- عباس هاشم صحن، الممارسات الاجتماعية في العراق، دراسة تحليلية للمجتمع العراقي في ظل الازمة الصحية، مجلة حوليات اداب عين شمس، المجلد 48،العدد 7،القاهرة، 2020،ص17.

10- ايهاب محارمه واخرون، ادارة الازمات بين النظرية والتطبيق، جامعة الرازي، اليمن، 2021،ص70-72.

11- حارث دوهان عبد، دور العلاقات العامة والاتصال في ادارة الازمات في المؤسسات الحكومية في العراق، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2020،ص 251-252.

12- مركز البيان للدراسات والتخطيط، اعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، مركز البحوث للدراسات والسياسات العامة، بغداد، 2023،ص124.

13- حارث دوهان عبد، مصدر سابق ذكرة،ص248.

14- مثنى فائق مرعي، دور منظمات المجتمع المدني في مجتمعات ما بعد النزاع: العراق إنموذجا، المجلة الدولية والسياسيات العامة، المجلد1،العدد2، 2022،ص17.

15- غسان قاسم اللامي، ادارة الازمات في المؤسسات التعليمية، مكتبة النور للنشر والتوزيع، العراق،2015،ص34.

16- اركان كيلان، دليل المنظمات غير الحكومية في العراق، دار المجد للنشر والتوزيع، بغداد،2023،ص166.

17- شيماء عادل فاضل، محمد عبد الرضا صالح، دور التعاون الدولي في ادارة الازمه الدولية والاقتصادية في العراق، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الدنانير، المجلد 1،العدد13، 2018،ص659-660.